

## تغير النسق الديموغرافي وأثره على الجريمة

## Demographic Change and Its Impact on Crime

بن موقفي محمد الأمين<sup>1\*</sup>، علوط الباتول<sup>2</sup><sup>1</sup>جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، lamine1980z@gmail.com<sup>2</sup>جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، hassane 1976@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2025/11/28

تاريخ الاستلام: 2025/11/09

## ملخص:

تهدف الدراسة إلى فهم كيف يؤثر النسق الديموغرافي على انتشار الجريمة من خلال تحليل حجم، توزيع، وتركيب السكان وتأثير هذه العوامل على السلوك الإجرامي. تكمن أهمية الدراسة في إظهار العلاقة بين التغيرات السكانية والتحديات الاجتماعية التي تدفع إلى ارتفاع معدلات الجريمة، مما يسهم في تقديم صورة علمية دقيقة عن أبعاد ظاهرة الجريمة في المجتمعات المتغيرة ديموغرافياً.

توصلت الدراسة إلى أن النمو السكاني السريع وقلة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ترتبط بزيادة الجريمة. توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات سكانية متوازنة تركز على تحسين مستوى المعيشة، وتوفير التعليم وفرص العمل، وتعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية للحد من الظواهر الإجرامية وتعزيز الأمن الاجتماعي. كما تدعو إلى الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنمو السكاني للحد من الجرائم ومعالجة أسبابها الجذرية.

**كلمات مفتاحية:** النسق الديموغرافي، الجريمة، الأحياء السكنية المتخلفة، نظريات الجريمة، أنواع الجريمة

**Abstract:**

The study aims to understand how the demographic pattern affects the spread of crime by analyzing the size, distribution, and composition of the population and the impact of these factors on criminal behavior. The importance of the study lies in demonstrating the relationship between population changes and social challenges that drive the rise in crime rates, contributing to providing an accurate scientific picture of the dimensions of the crime phenomenon in demographically changing societies. The study concluded that rapid population growth and the lack of social and economic services are associated with an increase in crime.

**Keywords:** demographic pattern, crime, underdeveloped residential, types of crime, neighborhoods, crime theories

يشكل النسق الديموغرافي أحد الأطر البنيوية الجوهرية لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف الظواهر الاجتماعية، وعلى رأسها ظاهرة الجريمة. فالعوامل الديموغرافية مثل حجم السكان، وكثافتهم، وتوزيعهم الجغرافي، والبنية العمرية، ونسب الجنسين، ومستويات التعليم والدخل، تمثل متغيرات أساسية تؤثر في طبيعة السلوك الإجرامي، سواء من حيث دوافعه أو أنماطه أو انتشاره في الفضاء الاجتماعي.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن التحولات السكانية الكبرى، كارتفاع نسبة فئة الشباب في التركيبة العمرية، أو ازدياد الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، تسهم في نشوء بيئات اجتماعية جديدة قد تتسم بالهشاشة أو التفكك، مما يجعلها أكثر عرضة لظهور بعض أنماط الجريمة. كما أن الاختلالات في التوزيع الديموغرافي للسكان، وضعف فرص التشغيل والتعليم والسكن، تشكل أرضية خصبة لنمو السلوك الإجرامي، خاصة في الأحياء الحضرية الهامشية والمناطق الفقيرة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تكتسب دراسة النسق الديموغرافي وأثره على الجريمة أهمية بالغة، إذ تتيح فهماً علمياً معمقاً للعوامل السكانية التي تسهم في تفاقم الظاهرة الإجرامية، وتمكن الباحثين وصانعي القرار من صياغة استراتيجيات وقائية قائمة على معالجة الأسباب البنيوية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين البنية السكانية ونمط الجريمة، مع التركيز على الخصوصيات الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع الجزائري بوجه عام، وللمجتمع بلدية الجلفة بوجه خاص، باعتباره نموذجاً يعكس تفاعلات النسق الديموغرافي مع الظاهرة الإجرامية في بيئة اجتماعية محلية ذات خصوصية واضحة. فعلى أساس ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

"ما المقصود بالنسق الديموغرافي؟ وما مدى تأثيرها على الجريمة؟

"ومن ثم تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الآتية:

- ما هو مفهوم النسق الديموغرافي؟

- ما هي خصائص ومكونات النسق الديموغرافي؟

- ما هي النظريات المفسرة للنسق الديموغرافي و الجريمة ؟ ما مدى تأثير الأحياء السكانية المتخلفة على تنامي الجريمة

؟

لقد ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي والتحليل أساساً في البحث، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن كمنهج مساعد لما اقتضت الضرورة ذلك.

## المبحث الأول: النسق الديموغرافي

### المطلب الأول: مفهوم النسق الديموغرافي

يُعدّ النسق الديموغرافي أحد المرتكزات الأساسية في البنية الاجتماعية، إذ يعكس التفاعل المتبادل بين السكان في أبعادهم الكمية والنوعية ضمن إطار اجتماعي وثقافي واقتصادي محدد. ويُقصد بالنسق هنا جملة العلاقات المنظمة التي تربط بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بما يضمن استمرار الحياة الاجتماعية واستقرارها عبر آليات التكاثر، والتنقل، والتوزيع المكاني للسكان. فالنسق الديموغرافي ليس مجرد تعداد سكاني أو حركات عددية، بل هو بناء متكامل يتشكل من منظومات فرعية تتربط فيما بينها لتنتج دينامية سكانية لها أثر عميق في توجيه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.<sup>1</sup>

تنبع أهمية دراسة النسق الديموغرافي من كونه يمثل الإطار الذي تتفاعل داخله مختلف المتغيرات الاجتماعية؛ فالنمو السكاني، وتوزيع الفئات العمرية، وحركة الهجرة الداخلية والخارجية، كلها عناصر تتيح قراءة دقيقة لمستويات التنمية وعدم التوازن داخل المجتمع. كما أن فهم النسق الديموغرافي يساعد الباحث على تفسير الاختلالات البنوية التي تمس الأحياء السكانية، سواء من حيث الكثافة أو التركيب الاجتماعي أو التفاوت في الخدمات الأساسية.<sup>2</sup>

لقد تطوّر مفهوم النسق الديموغرافي مع تطور علم الاجتماع الديموغرافي ذاته، إذ لم يعد يُنظر إليه بوصفه ظاهرة عددية فحسب، بل باعتباره نسقاً متكاملًا من القيم والمعايير والأنماط السلوكية التي تحدد العلاقة بين الإنسان ومحيطه. فالسكان لا يشكّلون مجرد كتلة بشرية، بل نسقاً اجتماعياً تتفاعل داخله بني القرابة، والهجرة، والزواج، والعمل، والتعليم، مما يجعل التحليل الديموغرافي أكثر عمقاً وارتباطاً بالتحوّلات الاجتماعية<sup>3</sup>

ويلاحظ أن النسق الديموغرافي يتأثر بثلاث مجموعات رئيسية من العوامل: الأولى عوامل طبيعية ترتبط بالمناخ، والموارد، والبيئة الجغرافية، والثانية عوامل اقتصادية تتمثل في أنماط الإنتاج وفرص العمل، والثالثة عوامل

<sup>1</sup> - بوزيان فتيحة، البنية السكانية والتحوّلات الاجتماعية في الجزائر المعاصرة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 25.

<sup>2</sup> - الزهري عبد القادر، الديموغرافيا الاجتماعية: المفاهيم والاتجاهات الحديثة، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 17.

<sup>3</sup> - Todaro, Michael, **Economic Development**, Pearson Education, 2020, p. 146.

اجتماعية وثقافية تتصل بالقيم والعادات وأنماط السلوك الجماعي. ومن خلال تفاعل هذه العوامل تتحدد الخصائص السكانية العامة لكل مجتمع، مما يجعل النسق الديموغرافي انعكاساً حقيقياً لمستوى التطور الاجتماعي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مكونات النسق الديموغرافي

يتكون النسق الديموغرافي من مجموعة عناصر مترابطة تشكّل في مجموعها البناء الكلي للظاهرة السكانية داخل المجتمع. وتتمثل أبرز هذه المكونات في: التركيب السكاني، والحركة الطبيعية، والحركة المكانية، والبنية الاجتماعية والاقتصادية.

فكل مكون منها يسهم بدور محدد في تشكيل خصائص السكان واتجاهات تطوّرهم، وهو ما ينعكس على طبيعة الأحياء السكنية، ومستوى الخدمات، وأنماط العيش داخلها

أول هذه المكونات هو التركيب السكاني الذي يُعبّر عن التوزيع العمري والنوعي للسكان، أي العلاقة بين فئات العمر والجنس في المجتمع. فكل تغير في هذه التراكيب يؤدي إلى نتائج مباشرة على القوة العاملة، ومعدلات الإعاقة، وحاجات المجتمع التعليمية والصحية. وتظهر أهمية هذا المكون في المجتمعات النامية التي تتسم بارتفاع نسبة الشباب، مما يجعلها تواجه ضغطاً متزايداً على البنية التحتية وفرص العمل<sup>2</sup>.

أما المكون الثاني فهو الحركة الطبيعية للسكان، وتشمل الولادات والوفيات كمؤشرين أساسيين للنمو السكاني. فالزيادة الطبيعية للسكان لا تقاس فقط بالعدد، بل بنوعية التحولات الصحية والاجتماعية التي ترافقها. وقد أظهرت دراسات ديموغرافية حديثة أنّ المجتمعات التي تشهد تحسّناً في مؤشرات الصحة والتعليم تعرف عادة انخفاضاً تدريجياً في معدلات الخصوبة والوفيات، مما يعكس توازناً ديموغرافياً نسبياً<sup>3</sup>.

"أما الحركة المكانية، أو ما يُعرف بالهجرة الداخلية والخارجية، فتعدّ من أبرز العوامل التي تؤثر في إعادة توزيع السكان. فالهجرة من الريف إلى المدينة مثلاً لا تمثل مجرد انتقال مكاني، بل تحوّلاً في النسق الاجتماعي والاقتصادي، إذ تُحدث تغييرات في بنية الأسرة، وأنماط العمل، ومستوى الخدمات الحضرية. وهذا ما يجعل

<sup>1</sup> بوشية سامي، مناهج التحليل الديموغرافي في علم الاجتماع السكاني، دار الأمة، الجزائر، 2020، ص 31.

<sup>2</sup> حنوف عبد الحميد، السكان والتنمية الحضرية في الجزائر، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2018، ص 59.

<sup>3</sup> - Castles, Stephen & Miller, Mark, The Age of Migration, Palgrave Macmillan, 2020, p. 108.

النسق ال<sup>1</sup>ديموغرافي في المدن أكثر دينامية من نظيره الريفي، وإن كان أكثر عرضة للاختلالات المكانية والاجتماعية.<sup>7</sup>

"ويضاف إلى هذه العناصر مكوّن البنية الاجتماعية والاقتصادية، الذي يربط بين المستوى المعيشي للسكان وطبيعة توزيعهم المحلي. فكلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، انعكس ذلك على أنماط السكن، ومستوى التعليم، والاستقرار الأسري. وبالتالي، فإن النسق الديموغرافي ليس بنية مستقلة بذاتها، بل هو نتاج تفاعل معقد بين الإنسان والبيئة والبنية الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

### المطلب الثالث: أهمية دراسة النسق الديموغرافي :

يشكل النسق الديموغرافي أحد الركائز الأساسية لفهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع.

فهو يوفر معطيات كمية ونوعية حول السكان، تمكّن الباحثين وصناع القرار من تحليل التفاعلات الاجتماعية واتخاذ السياسات المناسبة

### 1- فهم النمو السكاني والتحول الاجتماعي :

دراسة التركيب السكاني ومعدلات النمو، مثل الولادات والوفيات والهجرة تساعد على تقدير الاتجاهات المستقبلية للسكان.

على سبيل المثال، المجتمعات ذات النمو السكاني المرتفع قد تواجه ضغوطاً على الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان مما يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية فمن الناحية السوسولوجية، يُظهر تحليل النمو السكاني كيف تتفاعل الفئات العمرية المختلفة مع الفرص والقيود الاقتصادية، وهو ما يمكن ربطه بظهور ظواهر مثل البطالة والجريمة.<sup>2</sup>

### 2- التخطيط للخدمات العامة والاقتصادية:

<sup>1</sup> صبري فارس الهلتي ، جغرافية المدن ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2010 ، ص 13.

<sup>2</sup> محمد خميس الروكة، الجغرافيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007— ص 90.

توفر المعلومات الديموغرافية بيانات دقيقة لتخطيط الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية<sup>1</sup> كم ان معرفة توزيع الفئات العمرية تساعد في تحديد الحاجة إلى المدارس أو المستشفيات والمراكز الصحية.<sup>91</sup>

فالتحليل السوسيولوجي يشير إلى أن التخطيط المبني على المعطيات الديموغرافية يقلل من التفاوت الاجتماعي ويعزز العدالة المجتمعية، حيث يمكن توجيه الموارد إلى المناطق الأكثر احتياجًا.

### 3- دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية:

النسق الديموغرافي يساعد على فهم البنية الأسرية ومستويات التعليم ونسب البطالة والدخل<sup>2</sup> فالمجتمعات ذات تركيبة سكانية شابة تحتاج إلى برامج تعليمية وتدريبية متقدمة لتوفير فرص عمل<sup>2</sup>.

من منظور سوسيولوجي، يرتبط التركيب الاجتماعي بالديناميات الاجتماعية، حيث تؤثر الفجوات في التعليم<sup>3</sup> كمان الدخل يساعد على الاندماج الاجتماعي واستقرار المجتمع.

### 4 - فهم العلاقة بين السكان والظواهر السلوكية:

العوامل الديموغرافية مثل العمر والجنس والحركة المكانية تؤثر على السلوك الفردي والجماعي<sup>3</sup> فدراسة هذه العوامل تمكن الباحثين من تحليل أسباب بعض الظواهر الاجتماعية مثل الجريمة والهجرة والعنف الاجتماعي<sup>3</sup>. فمن منظور تحليل سوسيولوجي لهذه العلاقة يكشف أن التفاعلات بين الفئات العمرية المختلفة ومستوى التعليم والدخل تلعب دورًا محوريًا في توجيه السلوك الاجتماعي وتحديد مستويات الانحراف والانخراط المدني.

### 5 - التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية

توفر دراسة النسق الديموغرافي أدوات للتنبؤ بمستقبل السكان والتحديات المحتملة فتوقعات النمو السكاني والهجرة تساعد الحكومات على إعداد استراتيجيات استدامة الموارد البشرية والمادية.

فمن منظور سوسيولوجي، التنبؤ الديموغرافي يسمح بتقييم المخاطر الاجتماعية قبل وقوعها، مثل زيادة معدلات الجريمة<sup>4</sup> كما ان تنبؤ في سوق العمل يعزز قدرة المجتمع على التحكم في الأزمات الاجتماعية.

<sup>1</sup> بوسماحة عبد القادر، العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2015، ص 45.

<sup>2</sup> الكيالي طارق، النسق الاجتماعي وأثره في الظواهر الإجرامية، دار الرشاد للنشر، عمان، 2017، ص 93

<sup>3</sup> عبد الرحمن، جلال، \*السكان والمجتمع: دراسة في التحليل الديموغرافي\*، دار الوفاء، الإسكندرية، 2020، ص 63

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة الأساس العلمي الذي يُبنى عليه أي بحث أكاديمي، إذ تمكن الباحث من تحديد موقع دراسته ضمن الحقل المعرفي وتبيان ما أُنجز سابقاً وما يُراد إضافته في هذا الفصل، سيتم عرض أبرز الدراسات التي تناولت علاقة الأنساق الاجتماعية، وبالأخص النسق الديموغرافي والاجتماعي، بظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.

مع التطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية المقارنة التي تُغني التحليل النظري والتطبيقي للموضوع تتنوع هذه الدراسات من حيث المنهج والميدان والزاوية النظرية؛ فمنها ما ركّز على الجانب الديموغرافي، ومنها ما تناول الأحياء المتخلفة والمهمشة، ومنها ما اتجه نحو تحليل السياسات العمومية في مكافحة الجريمة.

ويُراد من هذا الفصل استخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بينها لتوضيح الإضافة العلمية التي يسعى هذا البحث لتحقيقها .

### المطلب الأول: الدراسات الجزائرية الحديثة:

#### 1. دراسة: الأحياء الحضرية المهمشة والتحول الاجتماعي في الجزائر - جامعة الجزائر 2، 2023

تناولت هذه الدراسة واقع الأحياء الحضرية المهمشة في الجزائر من منظور التحول الاجتماعي والاقتصادي، مركّزةً على انعكاس سياسات التمدين غير المتوازنة على تدهور النسيج الاجتماعي وارتفاع نسب الجريمة. اعتمدت الباحثة مقاربة وصفية تحليلية، واستندت إلى بيانات ميدانية تم جمعها من أحياء العاصمة أبرزت النتائج أن غياب العدالة في توزيع الخدمات وارتفاع معدلات البطالة أسهما في توليد أنماط سلوكية منحرفة مثل العنف والتهميش الذاتي.<sup>1</sup>

**التحليل النقدي:** تُعد الدراسة مرجعاً مهماً لفهم العلاقة بين التحولات الحضرية والظواهر الاجتماعية، غير أنها اكتفت بالوصف الميداني دون توظيف كافٍ للنظريات السوسيولوجية المفسرة للانحراف

#### 2- دراسة حول البنية الاجتماعية والجريمة:

#### 1-2- دراسة: النسق الاجتماعي والتحول الحضرية - جامعة قسنطينة 3، 2021.

<sup>1</sup> بن يوسف عبد المالك، التغيرات الديموغرافية وأثرها على البناء الاجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

حللت هذه الدراسة العلاقة بين التغيرات البنيوية في الأحياء الحضرية وبين السلوك الإجرامي، من خلال نموذج أحياء المدينة الجديدة علي منجلي حيث أظهرت النتائج أن ضعف شبكات التفاعل الاجتماعي وانعدام روح الانتماء يسهمان في تعزيز النزعات الفردانية والعدوانية، ما يؤدي إلى ارتفاع الجريمة.<sup>1</sup>

**التحليل النقدي:** تميّزت الدراسة بدمجها بين التحليل الكمي والنوعي، لكنها لم تُبرز بشكل كافٍ التأثير المتبادل بين النسق الاقتصادي والنسق الاجتماعي في تفسير الظاهرة.

## 2-2 - دراسة حول مظاهر الانحراف والإجرام في الأحياء الهامشية - جامعة الشلف، 2024

تناولت الدراسة الأنماط السلوكية المنحرفة في الأحياء الهامشية بولاية الشلف، مركزة على العلاقة بين هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدلات الجريمة حيث اعتمد الباحث المنهج الميداني القائم على المقابلات وتحليل بيانات رسمية. أظهرت النتائج أن تراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمي - كالأُسرة والمدرسة يساهم في بروز ظواهر مثل العنف والجريمة المنظمة المحدودة.<sup>2</sup>

**التحليل النقدي:** الدراسة ثرية ميدانيًا لكنها تفتقر إلى التفسير النظري العميق بالاعتماد على نظريات مثل الضبط الاجتماعي أو الحرمان النسبي.

## 2-3 - دراسة الأطر القانونية والاجتماعية لمكافحة الجريمة - جامعة الجزائر 1، 2022

حللت هذه الدراسة قانون 06-20 المتعلق بمكافحة عصابات الأحياء، باعتباره نتاجًا لتحول بنيوي في العلاقات الاجتماعية داخل المدن أظهرت النتائج أن القانون يعكس رؤية الدولة للتماسك الاجتماعي، لكنه يظل غير كافٍ دون برامج إدماج اجتماعي واقتصادي.<sup>3</sup>

**التحليل النقدي:** ركزت الدراسة على التحليل القانوني وأهملت البعد الميداني، لكنها قدّمت مساهمة معتبرة في علم الاجتماع القانوني.

## المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية المقارنة

<sup>1</sup> حياط محمد، التحليل السوسولوجي للجريمة في الأحياء الحضرية الفقيرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019، ص 93

<sup>2</sup> بن يوسف عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 105.

<sup>3</sup> خليف، أحمد، العوامل الديموغرافية والاقتصادية في تفسير الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد (14)، 2020، ص

## 1- دراسة فرنسية: Sociologie des quartiers marginalisés et deviance urbaine – جامعة

باريس 8، 2019 تناولت العلاقة بين التهميش الحضري والانحراف في ضواحي باريس، وأظهرت أن الإقصاء الاجتماعي يؤدي إلى نشوء ثقافة فرعية تبرّر الجريمة<sup>1</sup>.

## 2- دراسة أمريكية: Urban Crime and Social Disorganization – جامعة شيكاغو، 2020.

أكدت أن ارتفاع الجريمة يرتبط بالتفكك الاجتماعي وضعف مؤسسات الضبط، خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.<sup>2</sup>

**التحليل النقدي:** تعكس الدراستان أهمية البنية الاجتماعية والثقافية في تفسير الجريمة، وتقدّمان أساساً نظرياً يمكن توظيفه في السياق الجزائري.

## 3- الخلاصة المقارنة والتحليل العام:

تبيّن من مجموع الدراسات السابقة أن الجريمة في الأحياء السكانية المتخلفة ظاهرة مركّبة ذات جذور اجتماعية واقتصادية فالعوامل البنيوية مثل الفقر، البطالة، وسوء التوزيع الجغالي للخدمات تشكل المحرك الأساسي لتفاقم الظاهرة أما العوامل الثقافية والقيمية فتعمل على إعادة إنتاج الانحراف داخل تلك الأحياء إن دمج نتائج الدراسات الجزائرية بالأجنبية يسمح بفهم أعمق للديناميات الاجتماعية للجريمة ويؤكد على ضرورة تبني مقاربات شمولية تتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

## المبحث الثالث : النظريات الاجتماعية والجنائية المفسرة للنسق الديموغرافي و الجريمة

تشكل دراسة الجريمة ضمن سياق النسق الديموغرافي إطاراً أساسياً لفهم التفاعلات المعقدة بين البنية السكانية والظواهر الجنائية في المجتمع الجزائري. وتبرز أهمية هذا التحليل بشكل خاص في الأحياء السكانية المتخلفة، التي تعاني من تكديس سكاني، ونقص في الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتنطلق النظريات الجنائية الاجتماعية من فرضية رئيسية مفادها أن الجريمة ليست مجرد سلوك فردي، بل هي نتاج لتفاعلات متعددة بين الفرد والبيئة الاجتماعية المحيطة به.

<sup>1</sup> سامي لطيفة، توزيع السكان والجرائم في المدن الكبرى: دراسة مقارنة بين الجزائر العاصمة ووهران، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021،

ص 55

<sup>2</sup> سامي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 57

وتشير هذه النظريات، مثل نظرية التفكك الاجتماعي و نظرية التعلم الاجتماعي و نظرية الصراع الاجتماعي، إلى أن العوامل الديموغرافية - كالتركيب العمري للسكان، والكثافة السكانية، ومستوى التعليم، والحالة الاقتصادية - تلعب دوراً محورياً في تشكيل البيئة التي قد تعزز أو تحد من السلوك الإجرامي. وفي الأحياء السكنية المتخلفة، يؤدي التكديس ونقص الخدمات وارتفاع نسب الفقر والبطالة إلى خلق حالة من الضغط الاجتماعي والإحباط، ما يزيد من احتمالية الانخراط في الأنشطة الإجرامية. كما أن ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية في هذه البيئات يساهم في انتشار السلوكيات المنحرفة، بما يتفق مع مبادئ نظرية التفكك الاجتماعي التي تربط بين ضعف الرقابة الاجتماعية وانتشار الجريمة.

وبناءً على ذلك، فإن فهم النسق الديموغرافي لا يقتصر على دراسة حجم السكان وتوزيعهم، بل يتطلب تحليل الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والعمرية والجغرافية التي تؤثر بشكل مباشر على ديناميات الجريمة. هذا التحليل يوفر قاعدة علمية متينة لدراسة الأسباب البنيوية للسلوك الإجرامي ووضع استراتيجيات وقائية فعالة لمعالجة الظاهرة في المجتمع الجزائري.

## المطلب الأول: النظرية البنيوية الوظيفية

### 1- نظرية التفكك الاجتماعي :

تقوم هذه النظرية على أن الجريمة ليست مجرد سلوك فردي، بل هي انعكاس لتفكك البنية الاجتماعية داخل المجتمع، وخاصة في الأحياء المتخلفة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمهجرة المستمرة ونقص الخدمات العامة. حيث تؤكد النظرية على أن ضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد داخل الحي، وغياب الالتزام بالقيم والمعايير المشتركة، يؤدي إلى تراجع الرقابة المجتمعية وانتشار السلوك الإجرامي. يظهر ذلك بوضوح في أحياء العاصمة الجزائرية مثل القصبة وبلكور والحراش، حيث أدى التوسع العمراني العشوائي والبطالة المرتفعة إلى تنامي سرقات الممتلكات والاعتداءات العنيفة، التفكك الاجتماعي والجريمة في الأحياء الشعبية بالجزائر العاصمة.<sup>1</sup>

### 2 - نظرية التعلم الاجتماعي :

"تؤكد هذه النظرية أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي والملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الفرد السلوكيات من البيئة المحيطة، خصوصاً من الأسرة والأقران. ويعتمد استمرار السلوك على المكافأة أو

<sup>1</sup> السامي عادل، الجريمة والتنظيم الاجتماعي: دراسة في النسق الاجتماعي والتحكم الاجتماعي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2019، ص

العقاب الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد عند القيام بالسلوك، مما يعزز أو يضعف احتمالية تكراره. في السياق الجزائري، يمكن ملاحظة هذا في انتشار سرقات الدراجات النارية بين الشباب في أحياء باردو وباب الواد، حيث يمثل تقليد الأقران وسيلة لتعلم السلوك الإجرامي وتكراره، ما يؤدي إلى تشكيل أنماط إجرامية مستمرة داخل المجتمع.<sup>1</sup>

### 3- نظرية الفوضى :

تفسر هذه النظرية الجريمة على أنها ظاهرة غير خطية، حيث يمكن لأي تغير طفيف في البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية أن يؤدي إلى نتائج كبيرة ومعقدة وغير متوقعة. فهي تركز على التفاعلات الديناميكية والمعقدة بين الأفراد والبيئة، وتوضح صعوبة التنبؤ بالسلوك الإجرامي بسبب تعدد المتغيرات وتأثير الأحداث الصغيرة. في الجزائر، يُلاحظ ذلك من خلال النزوح الريفي إلى المدن الكبرى دون تخطيط حضري دقيق، ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الاعتداءات على الممتلكات والمخالفات القانونية في أحياء العاصمة ووهران.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: النظرية الاقتصادية

#### - نظرية الصراع الاجتماعي :

تعتبر الجريمة نتيجة للتفاوتات الطبقية والهيمنة الاجتماعية، حيث تلجأ الفئات المهمشة إلى وسائل غير مشروعة لمواجهة الظلم الاجتماعي والاقتصادي. ويرى المنظور السوسيولوجي أن الصراع بين الطبقات يولد شعوراً بالإقصاء الاجتماعي ويحفز الأفراد على الانخراط في نشاطات إجرامية كوسيلة للتعبير عن الإحباط أو المقاومة. يظهر ذلك جلياً في أحياء وهران وقسنطينة، حيث ترتفع معدلات الجريمة في المناطق الأكثر حرماناً مقارنة بالأحياء الميسورة، مؤكداً العلاقة بين الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية وظهور السلوك الإجرامي.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث النظرية الحديثة:

#### 1- نظرية القهر الاجتماعي

<sup>1</sup> الراوي محمود، التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإجرامية: بين النظرية والتطبيق، دار العلوم الإنسانية، بيروت، 2020، ص 93

<sup>2</sup> عبد الجواد مني، التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي والظاهرة الإجرامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 133

<sup>3</sup> عبد الجواد مني، مرجع سبق ذكره، ص 135.

تركز هذه النظرية على أن الجريمة تنشأ نتيجة الفجوة بين الأهداف الاجتماعية المقبولة والوسائل المتاحة لتحقيقها، ما يولد شعوراً بالضغط النفسي (القهر الاجتماعي) الذي قد يدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات إجرامية كبديل لتحقيق أهدافهم. في السياق الجزائري، يلجأ بعض شباب الأحياء الشعبية إلى الانخراط في تجارة المخدرات أو السرقات نتيجة نقص الفرص التعليمية والاقتصادية.<sup>1</sup>

## 2- نظرية الإحباط :

تفسر هذه النظرية الجريمة كنتيجة لشعور الإحباط الناتج عن الحرمان الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث يتحول هذا الإحباط إلى عدوانية أو سلوك إجرامي. مثال ذلك، الاعتداءات على الممتلكات في أحياء القصبة نتيجة البطالة وغياب الفرص الاقتصادية.<sup>2</sup>

## 3- نظرية التعلم المتطور :

تعتبر هذه النظرية تطويراً لنظرية التعلم الاجتماعي، حيث تركز على آليات التعلم المعقدة واكتساب السلوك الإجرامي من خلال التفاعل الجماعي والمكافأة والعقاب الاجتماعي. في الجزائر، يظهر هذا في انتشار شبكات المخدرات والتهرب في أحياء<sup>3</sup>

## 4 - نظرية الفرص الاجتماعية :

تركز هذه النظرية على أن الجريمة ترتبط بعدم توافر الفرص القانونية والاجتماعية، حيث يضطر الأفراد للانخراط في النشاط الإجرامي عند غياب الفرص المشروعة. في الجزائر، يمكن ملاحظة هذا في أحياء العاصمة ووهران الفقيرة.<sup>4</sup>

## المبحث الرابع: الأحياء السكانية المتخلفة وعلاقتها بتنامي ظاهرة الجريمة

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والخصائص الديموغرافية والبعد السوسولوجي للأحياء المتخلفة

<sup>1</sup> - الشيباني، فوزي، \*المدخل إلى علم الإحرام وعلم العقاب\*، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 64

<sup>2</sup> - العثماني، نوال، التحليل الديموغرافي للسكان في الجزائر واتجاهاته الحديثة، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 92، ".

<sup>3</sup> - عواد، فوزي، الجريمة في المدن الجزائرية: مقارنة سوسولوجية، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 54..

<sup>4</sup> - خياط، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 154

تُعَدُّ الأحياء السكانية المتخلفة أحد أبرز مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الحضرية، حيث تعكس في بنيتها المادية والاجتماعية حالة من التهميش والإقصاء، نتيجة سياسات تنمية غير متوازنة، وهجرات داخلية غير منظمة، وتراجع في التخطيط العمراني. هذه الأحياء، بخصائصها العمرانية والبشرية، تشكل بيئة خصبة لظهور أنماط سلوكية منحرفة، من أبرزها الجريمة، التي تجد في هشاشة الروابط الاجتماعية والاقتصادية أرضاً مناسبة للنمو.<sup>1</sup>

## 1- الخصائص الديموغرافي

تتسم الأحياء المتخلفة بكثافة سكانية عالية، وتكدس عمراني غير منظم، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مع غلبة الفئة الشابة في التركيبة السكانية. هذه الخصائص تعكس اختلال التوازن بين النمو الديموغرافي والقدرة الاقتصادية، ما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، ويخلق ضغطاً متزايداً على الخدمات الأساسية كال التعليم والصحة والسكن. وتبيّن الدراسات أن العلاقة بين الاكتظاظ السكاني ومعدلات الجريمة علاقة طردية؛ فكلما زاد الاكتظاظ، زادت فرص الاحتكاك الاجتماعي والنزاعات.<sup>2</sup>

## 2- البعد السوسيولوجي للعلاقة بين الأحياء المتخلفة والجريمة

من منظور سوسيولوجي، تمثل هذه الأحياء نتاجاً لنسق اجتماعي غير متكافئ في توزيع الموارد والفرص. فالفقر والإقصاء يعيدان إنتاج السلوك الإجرامي من خلال خلق بيئة اجتماعية تتسم باللامعيارية وضعف الضبط الاجتماعي. وفقاً لنظرية التفكك الاجتماعي، فإن ضعف المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة، وانحيار شبكات الدعم المحلي، يسهم في ضعف الضبط الداخلي للأفراد. ومن ثم، تصبح الجريمة وسيلة بديلة للتعبير عن التهميش الاجتماعي الاقتصادي.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة ببلدية الجلفة

تؤكد المقاربات الاقتصادية أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة داخل الأحياء المتخلفة يؤدي إلى ازدياد السلوك الإجرامي كنتيجة مباشرة لغياب موارد الرزق وبدائل العيش الكريم. بينما يرى التحليل السوسيولوجي أن

<sup>1</sup> - البصري محمد، الظاهرة الإجرامية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر، عمان، 2013، ص 121.

<sup>2</sup> - دحماني ياسمين، الفقر الحضري والجريمة في الأحياء الهامشية: دراسة ميدانية بمدينة الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2018، ص 90.

<sup>3</sup> عبد الجواد مني، التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي والظاهرة الإجرامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 34

الإحباط النسبي الناتج عن المقارنة الاجتماعية مع الطبقات الأخرى يولد شعوراً بالحرمان وعدم العدالة، وهو ما يدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة كآلية تعويض أو احتجاج على الوضع الاجتماعي. كما أن ضعف البنية التحتية وغياب الرقابة الرسمية يفتح المجال أمام انتشار السوق السوداء والممارسات غير القانونية.<sup>1</sup>

تشهد بلدية الجلفة تركّزاً لعدد من الأحياء السكنية التي تُعدّ متخلفة من حيث البنية والخدمات، كأحياء بن جرمة والظل والحرش، التي تعاني من تدهور عمراني واضح وغياب شبكات الصرف الصحي والتعبيد. وتشير الإحصاءات المحلية إلى أن هذه الأحياء تضم نسبة معتبرة من السكان الشباب العاطلين عن العمل، وأن مستويات التعليم فيها منخفضة، مما يخلق بيئة محفزة لانتشار الجريمة بشتى أنواعها. وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن أغلب مرتكبي الجرائم ينحدرون من أحياء ذات كثافة سكانية مرتفعة ومستوى اقتصادي متدنٍ، ما يعزز فرضية العلاقة الجدلية بين التخلف الحضري وتنامي الجريمة.<sup>2</sup>

من منظور سوسيولوجي معمّق، يمكن القول إن الظاهرة الجرمية في الأحياء المتخلفة لا تُفهم بمعزل عن السياق البنوي للمجتمع، فهي انعكاس لتراكمات تاريخية من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وتعبير عن عجز النسق المؤسسي في تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية. كما أن غياب البرامج التنموية المستدامة وضعف آليات الإدماج الاجتماعي يسهمان في إعادة إنتاج هذه الفئات في دوائر الفقر والجريمة، مما يتطلب تدخلاً شمولياً يدمج بين البعد العمراني، الاقتصادي، والاجتماعي.

### المطلب لتحليل السوسيولوجي للعصابة الأحياء

تُعدّ عصابات الأحياء تجسيداً ميدانياً لما يسميه علماء الاجتماع الانحراف البنوي، أي انحراف ناتج عن احتلال في البنية الاجتماعية نفسها، وليس مجرد سلوك فردي شاذ. فمن منظور نظرية التفكك الاجتماعي، تمثل هذه العصابات نتاجاً مباشراً لضعف التنظيم الاجتماعي داخل الحي حيث يؤدي انهيار مؤسسات الضبط التقليدية كالأسرة والمدرسة والمسجد إلى فقدان الرقابة الاجتماعية، وظهور ثقافة فرعية بديلة تسودها قيم القوة والعنف والولاء للجماعة المحلية بدل الولاء للمجتمع الأوسع. في هذا السياق، يصبح الحي بمثابة وحدة انتماء مغلقة تُحدّد هوية الفرد وتوجّه سلوكه وتعيد إنتاج الانحراف عبر آليات التضامن السليبي بين أعضائه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حمدي عبد النور، السكان والظواهر الاجتماعية في العالم العربي، دار المعرفة، الجزائر، 2019، ص 102.

<sup>2</sup> عبد الله، الخامس منير، السكان والتنمية الاجتماعية: قراءة ديموغرافية سوسيولوجية، دار المعرفة، بيروت، 2012، ص 74.

<sup>3</sup> بن ساعد طارق، العوامل المؤثرة في الجريمة الحضرية: مقارنة سوسيولوجية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2،

أما من منظور نظرية القهر الاجتماعي فإنّ هذه العصابات تُعبّر عن استجابة جماعية لضغوط اجتماعية واقتصادية مزمنة حيث يعيش أفرادها في ظروف من الإقصاء والفقر والحرمان النسبي. فالعجز عن تحقيق الأهداف الاجتماعية المشروعة مثل العمل، التعليم، المكانة فيولّد لديهم شعوراً بالإحباط واللاجدوى، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل رمزية تمنحهم الاعتراف والهوية، وغالباً ما تكون العصابة هي ذلك الفضاء الرمزي الذي يُعوّض غياب المكانة داخل النسق الرسمي للمجتمع. ومن هذا المنظور، يُصبح العنف ليس مجرد سلوك عدواني، بل لغة احتجاج اجتماعي ضد البنية غير العادلة.<sup>1</sup>

كما تُضيف نظرية التعلم الاجتماعي بعداً آخر لفهم الظاهرة، إذ تبرز أن السلوك الإجرامي في الأحياء لا يُكتسب فطرياً، بل يُتعلّم من خلال التفاعل اليومي بين الأقران<sup>2</sup> فالعصابة تعمل كمدرسة اجتماعية موازية تُلقّن أفرادها قيماً ومعايير مخالفة للمجتمع، وتُكافئ السلوك العدواني بوصفه دليلاً على الرجولة والولاء وهنا تتجسد عملية إعادة إنتاج الانحراف عبر ما يسمى الضبط الجمعي الداخلي، أي خضوع الفرد لقيم الجماعة حتى لو كانت مخالفة للشرع أو القانون.<sup>3</sup>

فمن جهة أخرى، تفسّر نظرية الصراع الاجتماعي الظاهرة في إطار ديناميكية السلطة والهيمنة، حيث يُنظر إلى عصابات الأحياء كأشكال من المقاومة الرمزية التي تعبّر عن رفض هيمنة النظام الاجتماعي الرسمي. فالشباب المهمش، حين يُقصى من ميادين التعليم والعمل، يعتمد إلى بناء نسق بديل للعلاقات والقيم داخل الحي، يقوم على منطق الهيبة والسطوة كآليات لتعويض فقدان الطبقي والسياسي وهنا تتجلى الجريمة كنتاج بنيوي لصراع طبقي واجتماعي، وليس كنتيجة انحراف ذاتي.<sup>3</sup>

إنّ تحليل هذه المقاربات مجتمعة يُظهر أن ظاهرة عصابات الأحياء هي نتاج تفاعل معقّد بين البنية الاجتماعية والنسق القيمي والثقافة المحلية فهي تعبّر عن فشل النسق الاجتماعي في تحقيق التكامل والعدالة والاندماج، وعن تحوّل المجال الحضري إلى فضاءٍ للتنازع بدل التعايش.

<sup>1</sup> عبد الرحمن جلال، السكان والمجتمع: دراسة في التحليل الديموغرافي، دار الوفاء، الإسكندرية، 2020، ص 69

<sup>2</sup> - الكومي عبد الله، التحضر والجريمة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 92.

<sup>3</sup> - بوصوف فؤاد، التحولات السوسيوديموغرافية والجريمة في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص 130.

وبالتالي، فإنّ معالجتها لا يمكن أن تتم من خلال المقاربة الأمنية وحدها، بل تستدعي إعادة بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسق التربوي والاقتصادي بما يضمن إدماج الشباب في الحياة العامة ويعيد لهم الإحساس بالانتماء والكرامة الاجتماعية.

#### خاتمة:

يؤثر النسق الديموغرافي بشكل مباشر على نمو ظاهرة الجريمة، حيث يسهم التوزيع السكاني الكبير والكثافة المرتفعة في زيادة الاحتكاك بين الأفراد، مما يعزز فرص وقوع الجرائم. كما تلعب التركيبة العمرية دوراً مهماً، إذ ترتبط الفئات الشبابية بدرجة أكبر مع السلوك الإجرامي نتيجة لظروف نفسية واجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنسق الديموغرافي مثل الفقر، البطالة، ضعف التعليم، والتهميش في دفع المعدلات الإجرامية للارتفاع. بناءً على ذلك، فإن مواجهة تنامي الجريمة يتطلب تبني سياسات متكاملة لتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز فرص التعليم والعمل، وتفعيل الرقابة الأمنية بشكل فعال خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مما يساهم في الحد من انتشار الجريمة وخلق بيئة اجتماعية آمنة.

#### قائمة المراجع:

- البدري خالد، العوامل الاجتماعية للجريمة في المجتمعات العربية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2014.
- البصري محمد، الظاهرة الإجرامية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر، عمان، 2013.
- بن عودة ليلي، التحولات السكانية في الجزائر: قراءة ديموغرافية تحليلية، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.
- بومدين عبد القادر، التحليل الديموغرافي للسكان في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
- بوشية سامي، مناهج التحليل الديموغرافي في علم الاجتماع السكاني، دار الأمة، الجزائر، 2020.
- بوزيان فتيحة، البنية السكانية والتحولات الاجتماعية في الجزائر المعاصرة، جامعة الجزائر 3، 2019.
- الراوي محمود، التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإجرامية: بين النظرية والتطبيق، دار العلوم الإنسانية، بيروت، 2020.
- خنوف عبد الحميد، السكان والتنمية الحضرية في الجزائر، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2018.
- الزهري عبد القادر، الديموغرافيا الاجتماعية: المفاهيم والاتجاهات الحديثة، دار الهدى، الجزائر، 2018.
- السالمي عادل، الجريمة والتنظيم الاجتماعي: دراسة في النسق الاجتماعي والتحكم الاجتماعي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2019.
- الشيباني فوزي، المدخل إلى علم الإحرام وعلم العقاب، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
- عبد الجواد منى، التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي والظاهرة الإجرامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.
- عبد الرحمن جلال، السكان والمجتمع: دراسة في التحليل الديموغرافي، دار الوفاء، الإسكندرية، 2020.
- عبد الله منير، السكان والتنمية الاجتماعية: قراءة ديموغرافية سوسيولوجية، دار المعرفة، بيروت، 2012.

- عبيد عبد العزيز، الجريمة والمجتمع: دراسة سوسيولوجية تحليلية، دار الفكر العربي، بيروت، 2012.
- الكيالي طارق، النسق الاجتماعي وأثره في الظواهر الإجرامية، دار الرشاد للنشر، عمان، 2017.
- الهاشمي عبد القادر، علم الاجتماع الجنائي: دراسة في أسباب الجريمة وأنماطها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- محيو كمال، نظرية التفكك الاجتماعي وتفسير الجريمة في البيئة الحضرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد (22)، 2020.
- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- بن ساعد طارق، العوامل المؤثرة في الجريمة الحضرية: مقارنة سوسيولوجية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2016.
- بن يوسف عبد المالك، التغيرات الديموغرافية وأثرها على البناء الاجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019.
- بوسماحة عبد القادر، العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2015.
- خياط محمد، التحليل السوسيولوجي للجريمة في الأحياء الحضرية الفقيرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019.
- دحماني ياسمين، الفقر الحضري والجريمة في الأحياء الهامشية: دراسة ميدانية بمدينة الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2018.
- سامي لطيفة، توزيع السكان والجرائم في المدن الكبرى: دراسة مقارنة بين الجزائر العاصمة وهران، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021.
- خليف أحمد، العوامل الديموغرافية والاقتصادية في تفسير الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد (14)، 2020.
- Castles, Stephen & Miller, Mark, The Age of Migration, Palgrave Macmillan, 2020.
- Todaro, Michael, Economic Development, Pearson Education, 2020.